الصناعات الصغيرة تثير الخلاف بين الحكومة والنواب

■■ بعد أن عانت الصناعات الصغيرة طويلا. وغرقت فى بحر من المشاكل والعقبات، اعدت الحكومة مشروع قانون جديد، لمناقشته خلال الدورة البرلمانية الحالية لينقذ ثلاثة ملايين مستثمر صغير من التعثر والتوقف..

فهل سيخرج القانون الجديد للنور رغم الهجوم العنيف عليه؟!

بعض نواب البرلمان تقدموا بمشروع قانون اخر يغطى الثغرات التى جاءت فى القانون الذى تقدمت به الحكومة لمجلس الشعب، وفى الوقت نفسه قدم اتحاد الصناعات مشروعا ثالثا.. فكيف يمكن ان تنقذ تلك المشروعات الصناعات الصغيرة والحرف المتناهية الصغر والتى ساهمت فى نهضة دول صغيرة فى أن تتحول إلى نمور اقتصادية عملاقة.. خاصة أن الصناعات الصغيرة قادرة على ان تطرد وحش البطالة اذا تمكنت من تخطى مشاكلها وازماتها من الاجراءات الروتينية والضرائب المتعددة وعقبات التصدير والتسويق..

فهل ستحل القوانين الجديدة هذا اللغز أم تتعثر هى ايضا مثل الصناعات الصغيرة التى جاءت لتنقذها من التعثر؟!

«أخبار اليوم» ناقشت هذه القضية بحثا عن مصير القانون ومستقبل الصناعات الصغيرة فى مصر. ■■

ثلاثة مشروعات قوانين تقدم بها النواب والحكومة واتحاد الصناعات تتصارع فى مجلس الشعب

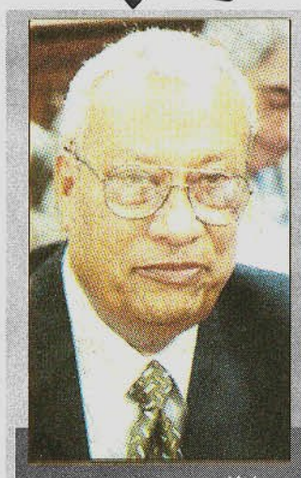

د. عاطف عبيد

المستثمرون:

القانون وحده لا يكفى وإنشاء مجلس للمشروعات الحرفية ضرورة

اتحاد الصناعات:

حوافز وإعفاءات جديدة يتضمنها القانون الجديد لدعم المشروعات الصغيرة

وزير الصناعة:

قانون الحكومة يضمن تحقيق مصالح شباب الخريجين وصغار المستثمرين

تحقيق:
أمانى صادق

فى البداية يؤكد حمد التهامى حسنين رئيس الاتحاد التعاونى الانتاجى ان الاتحاد يؤيد بالجهود التى تبذلها الحكومة لاصدار هذا القانون وذلك لتهيئة المناخ المناسب امام انشاء وتنمية وتطوير المشروعات الحرفية والصغيرة وضمان رعايتها من جانب الدولة واجهزتها مع توفير حزمة متكاملة من خدمات الدعم لها بما يجعلها أداة حقيقية لتحقيق التنمية الشاملة والمحلية والاسهام فى توفير فرص العمل الجديدة المنتجة.

ويضيف ان هناك نقاطا يجب التركيز عليها فى القانون حتى يحقق الهدف من اصداره أولها انشاء مجلس اعلى للمشروعات الحرفية والصغيرة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ويضم فى عضويته ممثلى جميع الجهات الحكومية والشعبية المعنية بها. على ان يتولى هذا المجلس التخطيط لهذه المشروعات على المستوى القومى وتوفير المعلومات الخاصة فيما يتعلق بالمتاح والموجود من هذه الصناعات كما ونوعا ومستوى ورصد المشاكل التى تواجهها واقتراح الآليات التى تسهم فى تنميتها وتطويرها وتحقيق اهدافها. ويطالب رئيس الاتحاد التعاونى بضرورة المساواة فى المعاملة الضريبية بين جميع المشروعات الحرفية والصغيرة الجديدة فيما يتعلق بالاعفاءات والتيسيرات التى تمنح لها بصرف النظر عن جهة تمويلها ومواقع انشائها مع ربط الحوافز التى تقدمها الدولة للمشروعات الانتاجية بما توفره من فرص عمل جديدة وحجم مساهمة منتجاتها فى دعم الصادرات المصرية وكذلك توفير حوافز تشجيعية خاصة للمشروعات الحرفية والصغيرة التى توفر فرص عمل جديدة للمرأة لا تقل عن ٢٥٪ من حجم العمالة بالمشروع واعفاء الآلات والمعدات البسيطة وبصفة الآلية التى يتم استيرادها بغرض الاستخدام المباشر فى التصنيع بالمشروعات الحرفية والصغيرة من الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الاخرى بما يشجع صغار المنتجين على استخدامها لتطوير منتجاتهم مع وضع الضوابط اللازمة وضرورة منح المشروعات الحرفية والصغيرة المتخصصة فى صناعة قطع الغيار اعفاء ضريبيا اضافيا لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء الانتاج الفعلى بما يساهم فى اقامة صناعات مغذية ومكملة توفر تلك الاجزاء والمكونات للصناعات المتوسطة والكبيرة وتحد من استيرادها.

مطلوب خطة

اما محسن جاد رئيس جمعية الصناعات الصغيرة بالعاشر من رمضان فيقول ان مشروع القانون الجديد للصناعات الصغيرة من المنتظر ان يحل كثيرا من المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة حيث لا توجد خطط واضحة ومحددة لهذا القطاع الحيوى سواء من حيث الانتاج أو التسويق.

ويطالب بضرورة التركيز على انشاء جهة تتولى مسئولية دعم الصناعات الصغيرة وتقديم المساعدة لها حتى تكون لديها القدرة على المنافسة فى الأسواق وتكون هناك جهة مستقلة تقوم باعداد الدراسات المتكاملة حول المنتج المصرى من حيث المستوى والمواصفات القياسية والجودة بما يمكنها من المنافسة خاصة ان تلك الصناعات لا تمتلك الامكانيات التى تؤهلها للقيام بالدراسات التسويقية للاسواق الخارجية وهذا ما تقوم به الدول الاخرى التى جعلت الصناعات الصغيرة منها نمورا وساهمت بشكل كبير فى تنميتها.

ويضيف محسن جاد بان على الدولة تولى تدريب الشباب فى مراكز التدريب، والتدريب التحويلى حتى يتم تأهيل الشباب الذين يعملون فى تلك الصناعات خاصة ان هذا القطاع يعمل به اكثر من ٥٠٪ من العاملين بالقطاع الصناعى.

العقبات كثيرة

يعترف على جمال الدين رئيس جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة ٦ اكتوبر ان هناك مجموعة من العقبات تعوق انطلاق الصناعات الصغيرة ولذلك تتعثر معظم المشروعات وتتوقف ويشرد مع توقفها مئات بل الاف العاملين ونزيد من مشكلة البطالة.

ويوضح ان المشروعات الصغيرة تواجه تعقيدات الاقتراض من البنوك وارتفاع سعر الفائدة على تلك القروض والتى تعجز المشروعات الصغيرة عن سدادها خاصة بعد تحرير سعر الصرف وهذه ليست المشكلة الوحيدة فهناك كم هائل من المشاكل يقع على كاهل المستثمرين الصغار مثل اجراءات التراخيص والضرائب والجمارك والتسويق.

ويؤكد ضرورة ان يتضمن القانون الجديد خطوات جريئة وسريعة أولها انشاء كيان مصرفى خاص تكون مهمته تمويل الصناعات الصغيرة بفائدة ميسرة من خلال المنح والمساعدات الدولية مع قيام الدولة بتسويق منتجات هذه المشروعات سواء فى المعارض الداخلية أو المشاركة فى المعارض الدولية.

وتقديم المساعدة لها حتى تكون لديها القدرة على المنافسة فى الأسواق وتكون هناك جهة مستقلة تقوم باعداد الدراسات المتكاملة حول المنتج المصرى من حيث المستوى والمواصفات القياسية والجودة بما يمكنها من المنافسة خاصة ان تلك الصناعات لا تمتلك الامكانيات التى تؤهلها للقيام بالدراسات التسويقية للاسواق الخارجية وهذا ما تقوم به الدول الاخرى التى جعلت الصناعات الصغيرة منها نمورا وساهمت بشكل كبير فى تنميتها.

ويضيف محسن جاد بان على الدولة تولى تدريب الشباب فى مراكز التدريب، والتدريب التحويلى حتى يتم تأهيل الشباب الذين يعملون فى تلك الصناعات خاصة ان هذا القطاع يعمل به اكثر من ٥٠٪ من العاملين بالقطاع الصناعى.

العقبات كثيرة

يعترف على جمال الدين رئيس جمعية الصناعات الصغيرة بمدينة ٦ اكتوبر ان هناك مجموعة من العقبات تعوق انطلاق الصناعات الصغيرة ولذلك تتعثر معظم المشروعات وتتوقف ويشرد مع توقفها مئات بل الاف العاملين ونزيد من مشكلة البطالة.

ويوضح ان المشروعات الصغيرة تواجه تعقيدات الاقتراض من البنوك وارتفاع سعر الفائدة على تلك القروض والتى تعجز المشروعات الصغيرة عن سدادها خاصة بعد تحرير سعر الصرف وهذه ليست المشكلة الوحيدة فهناك كم هائل من المشاكل يقع على كاهل المستثمرين الصغار مثل اجراءات التراخيص والضرائب والجمارك والتسويق.

ويؤكد ضرورة ان يتضمن القانون الجديد خطوات جريئة وسريعة أولها انشاء كيان مصرفى خاص تكون مهمته تمويل الصناعات الصغيرة بفائدة ميسرة من خلال المنح والمساعدات الدولية مع قيام الدولة بتسويق منتجات هذه المشروعات سواء فى المعارض الداخلية أو المشاركة فى المعارض الدولية.

واعفاء تلك المشروعات من الضرائب أسوة بالمشروعات الكبرى لمدة عشر سنوات مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من مستلزمات الانتاج أو إلغائها مساندة لهذه الصناعات وإزالة القيود أمام صادراتها.

حلول غير تقليدية

ولكن ما رأى مسئولى اتحاد الصناعات ووزارة الصناعة فى مشروع قانون الصناعات الصغيرة وأهم البنود التى يجب ان يتضمنها.

يقول د. نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات ان اللجنة قامت بمراجعة مسودة مشروع قانون تنمية المشروعات الصغيرة المقدم من الحكومة تحت مسمى «مشروع قانون تنمية ورعاية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر» وفى ضوء هذه الدراسة قامت اللجنة باعداد مقترح لمشروع قانون رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة لتحقيق الفاعلية المرجوة من هذا القانون ولتأكيد قابليته للتنفيذ ولتحقيق الاهداف التى وضع من اجلها على ان يراعى مبادئ اساسية.

ويؤكد د. نادر رياض ان النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب التغلب على ما يعترض تلك الصناعات من مشاكل ومعوقات بفكر جديد يتفق مع ما تبناه المؤتمر السنوى الاول للحزب الوطنى من ايجاد آليات وحلول غير تقليدية لمتطلبات المرحلة القادمة.

ويتضمن اقتراح رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات انشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة تكون تبعيته مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء وعدم اسناد هذه المهمة لجهاز قائم بالفعل كالصندوق الاجتماعى نظرا لاختلاف توجهه - الاجتماعى اساسا - وواجباته وادواته وخبراته عن تلك التى يفترض ان تتوافر للصندوق الذى سيكلف برعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والذى يجب ان يكون توجهه انتاجيا فى المقام الاول. وانشاء جهاز تنفيذى لتنمية المشروعات الصغيرة ضمن هيكل الصندوق المقترح وبهذا يكتسب من خلال التبعية المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء قوة الدفع اللازمة لارساء دوره فى مواجهة العقبات الادارية السائدة أو التى قد تنشأ فضلا عن ان ذلك يتيح سهولة توظيف الخبرات المناسبة والضرورية فيه.. ويضيف انه تحقيقا لسياسة الدولة وتوفيرا لمستوى جيد من الاداء الحكومى لابد ان تكون جميع السلطات التنفيذية اللازمة لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة فى يد الجهاز المقترح وبالتالى فليس هناك ما يدعو لاسناد بعض منها للهيئة العامة للاستثمار نظرا لان توجهها ونظامها يبعدانها عن المجال التخصصى لتنمية المشروعات الصغيرة.

بالاضافة إلى ان المشروعات الصغيرة لا تخضع لقانون الاستثمار ولا ينطبق عليها معاييره. فضلا عن تجنب تشتيت المسئولية عن الاداء المرجو ونتائجه.

ويطالب د. نادر رياض بضرورة استقلالية المشروع الصغير فى الملكية والادارة بحيث لا تزيد مشاركة أى كيان اكبر سواء كان عاما أو خاصا فيه عن ٢٥٪ ضمانا لاستقلالية المشروع دون حرمانه من قوة الدفع التى يمكن ان يحصل عليها نتيجة المساهمة المحدودة لكيان أكبر ذى ميزة تكنولوجية أو تسويقية نسبية، مما يدفع بالمشروعات الصغيرة فى اتجاه الصناعات المغذية ويتيح ايجاد دور ايجابى لمساهمة التعاونيات فيها.

ويطالب بتحديد نطاق لتطبيق القانون بضرورة قاطعة تضمن له الجدوى، وذلك بتحديد هذا النطاق بالمشروعات التى تحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومى مثل المشروعات الانتاجية، دون الانشطة الاستيرادية والسياحية والترفيهية والمكاتب المهنية وأعمال الزراعة والفلاحة وغير ذلك من انشطة غير انتاجية مع اهمية التمسك بمنح مزايا للمشروعات الصغيرة والزام الحكومة باعفاء ضريبى لهذه المشروعات لمدة ثلاث سنوات على ان تحظى هذه المشروعات بعد انتهاء مدة الاعفاء بمعاملة ضريبية تفضيلية تتمثل فى الخضوع لفئة ضريبية موحدة لا تزيد على ١٥٪ ويرتبط هذا ايضا بتقرير افضلية لمنتجات المشروعات الصغيرة فى نظام المشتريات الحكومية وهو الامر الذى يخلق اليه تعاون بين المشروعات الكبيرة والصناعات الصغيرة.

ويطالب ايضا بانشاء هيئة لتمويل واقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالى لتحقيق خطة تنشيط صناعة الآلات من ناحية وخلق فرص عمل جديدة وتفعيل نماذج اخرى للاقراض مثل شركات التأجير التمويلى وضمان مخاطر الائتمان وانشاء بنك للصناعات الصغيرة لتمويل تلك الصناعات وليلعب دورا مماثلا للدور الذى يلعبه بنك الائتمان الزراعى بالنسبة للتنمية الزراعية بمصر وانشاء مأمورية ضرائب مستقلة خاصة بالصناعات الصغيرة والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فى تدعيم وتنمية قدرات الصناعات الصغيرة والانفتاح على مؤسسات الصناعات الصغيرة عالميا..

برنامج تحديث الصناعة

ولأهمية الصناعات الصغيرة فى التنمية يقول د. على الصعيدى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ان الصناعات الصغيرة تعتبر احد أهم العناصر الاستراتيجية فى عمليات التنمية والتطوير الاقتصادى فى معظم دول العالم الصناعية والنامية على السواء وتمثل العصا السحرية للمساهمة فى علاج مشكلة البطالة مشيرا إلى تنفيذ برنامج يستهدف تنميط مشروعات الصناعات الصغيرة واعداد مشروع نمطى لكل صناعة صغيرة يكون قابلا للتكرار مع تحديد اهم الملامح الرئيسية التى تتضمن اسم المشروع والطاقة الانتاجية السنوية وتوصيف الآلات والمعدات اللازمة والخامات الرئيسية ومواصفاتها ومصدرها والعمالة ومساحة الارض والتكاليف الاستثمارية للمشروع..

واوضح وزير الصناعة ان الدولة وضعت برنامجا قوميا شاملا لتحديث الصناعة بكل اشكالها ومجالاتها واحجامها يتكلف ١٣ مليار دولار لتخفيف العبء عنها ولزيادة انشطتها وكفاءة المنتج المحلى على مواجهة المنافسة الحادة فى الاسواق المحلية والعالمية. ومساندة الصناعات الصغيرة باعتبارها المستقبل والطريق لزيادة الصادرات ودعم الاقتصاد القومى خاصة انها تضم قطاعا عريضا من العاملين يزيد على ٣ ملايين عامل.. ويؤكد ان مشروع قانون الصناعات الصغيرة الذى سيتم مناقشته فى مجلس الشعب خلال هذه الدورة يضم كثيرا من الحوافز والتسهيلات والمزايا لهذا القطاع العريض من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. يتضمن القانون الجديد نصوصا تحدد نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المشتريات الحكومية واعفاء كامل من الضرائب لمدة ثلاث سنوات بعد عام من تاريخ القيد وحصول المنشأة على رقمها القومى إلى جانب اعفاء الجمعيات الاهلية المسجلة لدى وزارة الشئون الاجتماعية والمنشآت لخدمة المشروعات الصغيرة من جميع الرسوم والضرائب.

ويضيف د. على الصعيدى ان الهيئات والادارات بوزارة الصناعة جاهزة لتطبيق الجزئية المطلوبة منها لتنفيذ القانون الجديد للمشروعات الصغيرة فور صدوره لاعطاء دفعة قوية لهذه الصناعات وتيسير اقامة المشروعات التى تدخل فى نطاقها من خلال تنظيم قاعدة معلومات تكفل تقديم جميع الخدمات الاساسية لمنشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة البيئة المناسبة وتحقيق الانتشار الصناعى المتوازى على مستوى كل المحافظات ومعاونة المستثمرين فى تحديد واختيار انسب مجالات الاستثمار بالتنسيق مع جميع الوزارات والاجهزة فى مجال تنمية الصناعات الصغيرة باعتبارها احدى الركائز الاساسية فى برنامج تحديث الصناعة لقدرتها الفائقة على خلق فرص عمل جديدة وتدعيم النمو الاقتصادى.

معالم القانون

يوضح د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى المذكرة الايضاحية لمشروع قانون تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر ان التوجيه لتنمية المنشآت الصغيرة احدى الركائز المهمة فى منظومة الاستثمار فى مصر حيث تتسع قاعدة الاستثمار التى تنهض بعبء تنشيط وتفعيل الانتاج فى السوق المحلى والسوق العالمى. وتتحمل هذه المشروعات الاعباء التى تتحملها المشروعات الكبيرة ولذلك كان لابد للدولة من السعى لتخفيف العبء عن هذه الصناعات لتحقيق نتائج ايجابية لمساندة هذه المشروعات وذلك من خلال قانون يفرض نفسه فى التطبيق ضمانا للحقوق.

يحدد مشروع القانون ماهية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وشروط سريان القانون وفوض الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وفروعها فى المحافظات الاختصاص بتنفيذ احكام القانون على ان تنوب الهيئة عن المنشأة الصغيرة فى استخراج التراخيص وفى جميع الاجراءات اللازمة لمزاولة النشاط وتتولى تحصيل الرسوم لحساب الجهات التى تستحقها وفقا للتشريعات الحاكمة.

ويتضمن مشروع القانون عددا من المزايا التى يمنحها للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر منها تخصيص اراض فى المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات العمرانية لاقامة المشروعات الصغيرة وفقا للتشريعات المنظمة لهذا التخصيص وكذلك تخصيص اماكن لعرض منتجاتها من الخدمات والسلع بمقابل رمزى.. ولضمان الاداء الجيد لهذه المنشآت فقد منحت الجهات القائمة على شئون الترخيص حق التفتيش على المنشآت واتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة المخالفات ويتولى الصندوق الاجتماعى للتنمية التنسيق بين الوزارات واجهزتها والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية او المؤسسات الدولية التى ترعى هذه الصناعات.

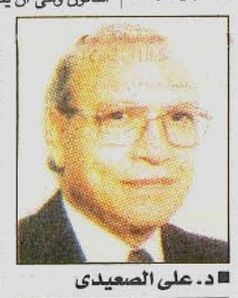

■ د. على الصعيدى

■ د. نادر رياض

■ طلعت القواس

وقد نظم مشروع القانون اسلوب توفير التمويل اللازم سواء للصندوق الاجتماعى للتنمية او صناديق المحافظات وهى الصناديق التى ستقدم التمويل الميسر للمنشآت حتى تباشر نشاطها. كما الزم المشروع الصندوق الاجتماعى للتنمية وصناديق التمويل بوضع نظام للتأمين على المخاطر ليؤمن استرداد هذه الصناديق للتمويل.

ويقول د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء ان احكام مشروع القانون الجديد تمت مناقشاتها فى عدة اجتماعات للجان الوزارية وتم اخذ اراء الوزارات والجهات المعنية فيما تضمنته وتم تعديل كثير من البنود بناء على هذه المناقشات والملاحظات لاعطاء حوافز وتيسيرات اكبر لهذه المشروعات ومنها تخصيص نسبة لاتقل عن ١٠٪ من الاراضى المتاحة للاستثمار فى المناطق الصناعية والزراعية والسياحية والمجتمعات العمرانية لاقامة مجمعات للمنشآت الصغيرة على ان يتم تزويد هذه الاراضى بالمرافق وتقسيمها وتخطيطها وطرحها على الراغبين. ويتم تقدير سعر لبيع هذه الاراضى فى حدود تكلفة توصيل المرافق ولصاحب المنشأة شراء الاراضى وسداد ثمنها بالشروط التى تحددها الجهة البائعة او طلب استخدامها بمقابل سنوى لايزيد على ١٠٪ من الثمن المقدر لها.

كما يلزم مشروع القانون الوزارات واجهزتها والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية بانشاء سجل لقيد المنشآت الصغيرة الراغبة فى التعامل معها على ان تتيح كل منها نسبة لاتقل عن ١٠٪ للتعاقد مع هذه المنشآت لشراء منتجاتها او تنفيذ الخدمات والانشاءات اللازمة لتلك الجهات.. واعطى مشروع القانون الضمانات لتشغيل المشروع فلايجوز ايقاف نشاط اى منشأة صغيرة او متناهية الصغر اداريا الا فى حالة مخالفة التشريعات التى توجب الغلق وفى هذه الحالة يخطر صاحب المنشأة بالمخالفة وبالمدة المحددة لازالتها ويتم الايقاف اذا انقضت هذه المدة دون ازالة المخالفة.. وتلزم المادة (١٧) من القانون وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع الوزارات المعنية اعداد دليل ارشادى يوضح لاصحاب المنشآت الصغيرة الالتزامات التى تفرضها التشريعات المنظمة لانشطة هذه المنشآت على ان تتولى مكاتب الاستثمار بالمحافظات تقديم المشورة القانونية مجانا.

المشروع مرفوض

وعلى الرغم من ان قانون الصناعات الصغيرة مازال مشروعا لم يقرر بعد الا ان هناك من يعارضه ويتهمه بالقصور وقد تقدم النائب طلعت القواس عضو مجلس الشعب باقتراح لمشروع جديد غير الذى تقدمت به الحكومة.

واوضح طلعت القواس بأن المشروعات الصغيرة تحتل مكانة متقدمة فى خطط وبرامج التنمية لدى جميع دول العالم وذلك لاستيعابها اعدادا كبيرة من العمالة وسهولة ويسر حركتها وانتقالها بين مختلف انواع الانتاج وانها خط الدفاع الاساسى فى التنمية والبطالة خاصة انها تشغل اكثر من ٩٥٪ من المنشآت الخاصة ويعمل بها اكثر من ٨٠٪ من قوة العمل التى تصل الى ١٩ مليون نسمة.

ويؤكد انه لكى تحقق هذه المشروعات هدفها لابد من حل مشاكلها واهمها غياب التنظيم التشريعى الحاكم لهذه المشروعات وغياب السياسات والبرامج الفعالة لتنظيمها وتعدد الجهات الرقابية والاشراف والتى تصل الى ١٠ جهات حكومية الأمر الذى يعوق نموها مع انعدام الرعاية من الاجهزة المركزية والمحلية وتعقيد اجراءات التراخيص والتأسيس لهذه المشروعات فضلا عن ارتفاع اسعار الخدمات التى تقدم اليها. وضعف مصادر التمويل وصعوبة الحصول عليه لكثرة التعقيدات والمغالاة فى الضمانات المطلوبة.

هذا بالاضافة الى عدم وجود خريطة واضحة لمجالات المشروعات الصغيرة فى مصر وعدم وجود قاعدة معلومات عن بدائل وفرص الاستثمار فضلا عن عدم توافر المهارات البشرية اللازمة للنهوض بهذه المشروعات والافتقار الى التكنولوجيا المتقدمة بما يتفق وظروف هذه المشروعات ومشاكل فى التسويق لمنتجات هذه المشروعات مما يعوق سداد التزاماتها المادية وتعثرها فى ظل ضعف قدرتها على النفاذ للاسواق المحلية او الخارجية لعدم المامها بظروف التسويق.

ويوضح طلعت القواس ان اقتراح المشروع الجديد يتضمن ستة عناصر رئيسية تتضمن عشرين مادة تستهدف وضع تعريف محدد واضح للمشروعات الصغيرة كأساس للاستفادة بمزايا هذا الاقتراح بمشروع القانون وهى ان يكون رأسمال المشروع مليون جنيه فاقل وعدد عمالة مائة عامل فاقل مع جواز تحريك هذه الحدود طبقا لظروف هذه المشروعات وحالة الاقتصاد القومى.

● انشاء جهاز يسمى جهاز تنمية المشروعات الصغيرة يتبع الصندوق الاجتماعى للتنمية تمثل به جميع الوزارات والهيئات ذات الصلة بانشاء وتشغيل ومتابعة وتنمية المشروعات الصغيرة يمثل جهة عامة ومتخصصة وواحدة للإشراف على المشروعات الصغيرة على ان يكون جهاز تنمية المشروعات الصغيرة هو الجهة الاصلية المختصة بتخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بهذه المشروعات وتتولى مساعدة المستثمر الصغير فى الحصول على التراخيص والتصاريح وانهاء الاجراءات كمنفذ واحد لانجاز جميع مهام المشروع مع الاجهزة الحكومية وحل الكثير من المشاكل الاجرائية والادارية التى تواجه تلك المشروعات.

● انشاء صندوق لضمان وتمويل المشروعات الصغيرة يتبع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة وتخصيص موارد كافية لدعمه واعانته على خدمة هذه المشروعات وتمويل عمليات الانشاء والتشغيل وشراء الآلات والمعدات والمواد الخام بفوائد منخفضة وبشروط ميسرة وذلك بالتنسيق مع البنك المركزى. وكذلك يقوم هذا الصندوق بضمان المشروعات الصغيرة لدى البنوك.

● تيسير اجراءات قيد وتسجيل المشروعات الصغيرة من خلال انشاء ادارة مختصة بجهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومساعدة هذه المشروعات فى الحصول على ماتحتاجه من اراض خاصة بالمناطق الصناعية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة بأسعار مخفضة تناسب قدرتها المالية.

● انشاء لجنة خاصة لفض المنازعات التى قد تنشأ بين المشروعات الصغيرة وأى جهة عامة او خاصة تيسيرا عليها فى حل مشاكلها قبل اللجوء للقضاء.

● تقرير مزايا واعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة الخاضعة لهذا الاقتراح بمشروع القانون تتمثل فى اعفائها من جميع انواع الضرائب لمدة عشر سنوات من تاريخ بداية العام التالى لمزاولة النشاط ثم بعدها تخضع لضريبة بسعر مقطوع قدره ١٠٪ من صافى الربح الخاضع للضريبة.

● واعفاء المعارض والاسواق التى تقام لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة من جميع انواع الضرائب والرسوم لمساعدتها على تسويق منتجاتها والترويج لها محليا ودوليا وكذلك اعفاء المنتجات التى تقوم هذه المشروعات بتصديرها من جميع انواع الضرائب والرسوم تشجيعا لها على التصدير والنفاذ للاسواق العالمية.

● واخيرا تقرير آلية مرنة لمد نطاق التيسيرات والاعفاءات المقررة بموجب الاقتراح بمشروع القانون من خلال صدور قرار جمهورى باضافة مشروعات جديدة تخضع لهذا القانون او رفع الحد المالى او العمالى لتحديد المشروعات الصغيرة الخاضعة لهذا الاقتراح بمشروع القانون.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٤/٣/١٣